



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة الثانية والستون بعد المائة

روما، 2-6 ديسمبر/كانون الأول 2019

تقرير الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للجنة المالية
(20-22 مايو/أيار 2019)

الموجز التنفيذي

نظرت اللجنة، في دورتها السادسة والسبعين بعد المائة، في عدد من مسائل المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي (البرنامج)، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2019.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بآراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2019.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

هاتف: +3906 5705 3719



CL 163

MZ926/A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)،

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

جدول المحتويات

الصفحة	
3	مقدمة
4	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي
4	تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)
6	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2018
8	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات
10	التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه
11	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافز القطرية، ورد إدارة البرنامج عليه
12	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له، ورد إدارة البرنامج عليه
13	تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي
14	تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)
15	مسائل أخرى
15	طرائق عمل لجنة المالية
15	موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والسبعين بعد المائة
16	الوثائق المقدمة للعلم

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها السادسة والسبعين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد Lupiño Lazaro Jr. (الفلبين)، ممثلو الدول الأعضاء التالية
أسماءهم:
- السيد Carlos Alberto Amaral (أنغولا)
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Manash Mitra (بنغلاديش)
 - السيد Rodrigo Estrela de Carvalho (البرازيل)
 - السيد Li He (الصين)
 - السيد هيثم عبد الهادي السيد الشحات (مصر)
 - السيد Mateo Nsogo Nguere Micue (غينيا الاستوائية)
 - السيد Ramón Lohmar (ألمانيا)
 - السيد Benito Santiago Jiménez Sauma (المكسيك)
 - السيد Anton Minaev (الاتحاد الروسي)
 - السيد سيد أحمد محمد الأمين حامد (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس اللجنة بأن:
- السيدة Maria Esperança Pires Dos Santos (أنغولا) عُيِّنت لتحل محل السيد Carlos Alberto Amaral في جزء من هذه الدورة؛
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا) عُيِّنت لتحل محل السيدة Cathrine Stephenson كممثلة لأستراليا في هذه الدورة؛
 - السيد Li He (الصين) عُيِّن ليحل محل السيد Ni Hongxing كممثل للصين من هذه الدورة؛
 - السيد Ramón Lohmar (ألمانيا) عُيِّن ليحل محل السيد Heiner Thofern كممثل لألمانيا في هذه الدورة؛
 - السيد Anton Minaev (الاتحاد الروسي) عُيِّن ليحل محل السيد Vladimir V. Kuznetsov كممثل للاتحاد الروسي في هذه الدورة؛
 - السيد علي عثمان علي الصديق (السودان) عُيِّن ليحل محل السيد سيد أحمد محمد الأمين حامد في جزء من هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية) عُيِّنت لتحل محل السيد Thomas Duffy كممثلة للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة.

4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي:
<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/ar/>.

5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة السادسة والسبعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من البلدان الأعضاء التالية:

- بلجيكا
- كوبا
- الجمهورية الدومينيكية
- الكويت
- المملكة المتحدة

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)

6- نظرت اللجنة في الوثيقة المعنونة "تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)" التي عرضت مقترحات المدير التنفيذي بشأن هيكل تنظيمي جديد للمقر.

7- ورحبت اللجنة بقرار المدير التنفيذي تقديم الوثيقة إلى المجلس للموافقة عليها، وأعربت عن تقديرها لإدارة البرنامج لاتباع الإجراءات المطلوبة لتقديم التغييرات على خطة الإدارة إلى الهيئات الرئاسية والاستشارية.

8- وأطلعت اللجنة على التغييرات التي طرأت على الوثيقة مقارنة بالنسخة التي كانت قد قدمت إلى لجنة المالية في دورتها السابقة في 6 فبراير/شباط 2019. وشمل ذلك تغييرات تراعي الآراء التي أعربت عنها اللجنة في دورتها السابقة، وتغييرات في عناوين الأقسام، وبعض التحسين على النص والمخصصات الواردة في الجداول.

9- ولاحظت اللجنة أنه يمكن إتاحة الوثائق التي تبرز التغييرات عند الطلب - سواء التغييرات بين النسخة التي استعرضتها لجنة المالية في فبراير/شباط والنسخة المنقحة أو التغييرات بين خطة الإدارة الأصلية المعتمدة (2019-2021) والنسخة المنقحة.

10- وأبلغت اللجنة أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ناقشت الوثيقة في 2 أبريل/نيسان 2019 وأن تقريرها نُشر على الموقع الإلكتروني للمجلس التنفيذي قبل انعقاد الدورة السنوية لعام 2019. ولاحظت اللجنة الاستنتاج الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية الذي يفيد بأنه ليس لدى اللجنة الاستشارية أية اعتراضات على الوثيقة "تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)".

11- وطلبت اللجنة توضيحاً بشأن دور وظيفتين من الرتبة مد-2 في مكتب واشنطن. وجرى التأكيد للجنة على أن لدى المديرين من الرتبة مد-2 مسؤوليات واضحة لتعزيز الحضور الاستراتيجي للبرنامج والشراكة مع الولايات

المتحدة: فالمدیر الأعلى رتبة سيركز على الدعوة والاتصال الاستراتيجي على مستوى رفيع مع الكيانات الحكومية؛ أما مدير مكتب واشنطن فهو يركز على إدارة الشراكة وعلى المسائل التشغيلية.

12- وأقرت اللجنة المبرر المنطقي للتغييرات التي أُدخلت على إدارة خدمات العمليات الحالية، بما في ذلك تقسيم الشعب بالتركيز على المساعدة في التنفيذ لضمان تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، ابتداء من وضع البرامج والسياسات وحتى زيادة تركيز البرنامج على وضع الاستراتيجيات والبرامج والسياسات عبر مجالي العمل الإنساني والتنموي.

13- ولاحظت اللجنة الأدوار المتعددة التي يمارسها رئيس الديوان ضمن الهيكل التنظيمي الجديد، والتي تشمل المسؤولية عن مكتب المدير التنفيذي، وقيادة التحول الرقمي، ووظيفة التنسيق للمكاتب الإقليمية. وأكدت الإدارة أن المدير التنفيذي ملتزم بتخصيص المزيد من الوقت للإشراف على عمل وأداء المديرين الإقليميين. كما ذكّرت الإدارة أن شعبة دعم تسيير العمليات، المسؤولة أمام رئيس الديوان، ستتولى مسؤولية الاتصالات المنتظمة مع العمليات الميدانية ومسؤولية ضمان الاستجابة المتعددة الوظائف والمشاركة من المقر، ولاحظت أوجه التآزر بين هذه الوظيفة وبين وظيفة التنسيق التنظيمي الشاملة المرتبطة عادة برئيس الديوان. وسلّمت الإدارة بأهمية قيادة البرنامج في التحول الرقمي، التي استفادت من مبادرة مؤسسية حاسمة بقيمة 20 مليون دولار أمريكي للفترة 2019-2020، وأكدت التزامها بالاهتمام المركز بهذا المجال من العمل.

14- وردا على استفسار بشأن العلاقة مع كيانات القطاع الخاص المحلية والمؤسسات المالية الدولية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، أبلغت اللجنة بأن هذه الفرص المهمة للشراكة تندرج تحت مسؤولية إدارة الشراكات. ومن بين المؤسسات المالية الدولية، تُعطى الأولوية حالياً لتعزيز الشراكات مع البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية.

15- وأبلغت اللجنة أنه، رهنا بالموافقة، ستنفذ التغييرات التنظيمية على الفور بعد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. والاستثناء من ذلك هو وظيفة المدير الأول من الرتبة مد-2 في مكتب واشنطن، وهي وظيفة دخلت حيز النفاذ في وقت مبكر من عام 2019، وذلك على أساس مؤقت بموجب سلطة المدير التنفيذي بالنظر إلى أهميتها البالغة في مواصلة تعبئة وتنمية الموارد التي تقدمها أكبر جهة مانحة للبرنامج.

16- وجرى التأكيد للجنة على أنه لم يطرأ، نتيجة لاقتراح إعادة هيكلة المقر، أي أثر صاف على ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2019 أو على توزيع الميزانية حسب بنود الاعتماد. كما جرى التأكيد للجنة على أن الإدارة ستراقب آثار التغييرات وتبلغها أولاً بأول للأعضاء، كما ستبقي في بالها إجراء أية تعديلات وتحسينات وتكيفات أخرى على الهيكل عند الضرورة.

17- إن اللجنة:

(أ) ذكّرت بالمناقشة التي أجرتها حول الوثيقة "تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)"

في دورتها الرابعة والسبعين بعد المائة في فبراير/شباط 2019؛

- (ب) أعربت عن تقديرها للوثيقة WFP/EB.A/2019/6-B/1 التي تم تحديثها لتراعي ملاحظات لجنة المالية في دورتها الرابعة والسبعين بعد المائة بالإضافة إلى بعض التغييرات في أسماء الشعب، والتنقيحات على الوصف النصي والمخصصات الواردة في الجداول؛
- (ج) لاحظت كذلك أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لم تقدم أي اعتراض على هذا التحديث، مع مراعاة ملاحظاتها وتوصياتها؛
- (د) أوصت المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يوافق على الوثيقة "تحديث عن خطة البرنامج للإدارة (2019-2021)" في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2019.

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2018

18- ناقشت اللجنة "الحسابات السنوية المراجعة لعام 2018"، التي دعمتها إحاطة قدمها كل من أمانة البرنامج ومراجع الحسابات الخارجي.

19- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية وراء فائض عام 2018 البالغ 729 مليون دولار أمريكي في الكشف المالي الثاني، مقارنة بفائض قدره 212 مليون دولار أمريكي في عام 2017. ونشأ هذا الفائض عن زيادة في إيرادات المساهمات (7.2 مليار دولار أمريكي مقابل 6.0 مليارات دولار أمريكي في عام 2017)، تم الاعتراف بها، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عند تأكيدها كتابيا من جانب الجهات المانحة وفي الحالات التي لم تحدد فيها المساهمات لسنة إبلاغ مالي مستقبلية، وعن الزيادة في إجمالي المصروفات (6.6 مليار دولار أمريكي مقابل 6.2 مليار دولار أمريكي في عام 2017) التي تم الاعتراف بها عند تسليم السلع والخدمات.

20- وأبلغت اللجنة بالتحركات الرئيسية في الكشف الأول: زيادة في الاستثمارات القصيرة الأجل قدرها 463 مليون دولار أمريكي؛ وزيادة في المخزونات قدرها 149 مليون دولار أمريكي؛ وانخفاض في المساهمات المستحقة القبض قدره 380 مليون دولار أمريكي؛ وانخفاض في الإيرادات المؤجلة قدرها 649 مليون دولار أمريكي، وانخفاض في الخصوم المتعلقة باستحقاقات الموظفين قدره 100 مليون دولار أمريكي. وأبلغت اللجنة بأن نسبة استخدام الميزانية الكلية في عام 2018 كانت 68 في المائة من الميزانية النهائية القائمة على الاحتياجات في الكشف المالي الخامس.

21- وأبلغت اللجنة بأن الأمانة واصلت في عام 2018 ممارسة إدراج بيان بشأن الرقابة الداخلية، موقع من المدير التنفيذي، لتوفير ضمانات بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. كما أبلغت اللجنة بأنه تم تحقيق نسبة 100 في المائة في تقديم بيانات الضمان من جميع المديرين. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت بأن بيان الرقابة الداخلية تضمن نقطة ضعف واحدة جديدة في الرقابة الداخلية بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية، وأنه تم إغلاق مجال واحد سبق الإبلاغ عنه بشأن إدارة المخاطر المؤسسية والرقابة الإدارية.

22- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن العديد من الجوانب التقنية للحسابات السنوية لعام 2018:

الكشف الثاني (كشف الأداء المالي)

23- لاحظت اللجنة الزيادة في الفائض واستفسرت عن الدوافع الرئيسية لذلك. وأبلغت بأن تفسير الفائض هو الفارق الزمني المتأصل في الفترة بين الاعتراف بالإيرادات والنفقات والتحديات السياقية التي واجهتها في عام 2018 عمليتان كبيرتان من المستوى 3 في اليمن وسوريا والاستجابة الإقليمية لأزمة اللاجئين السوريين. وأبلغت اللجنة أيضا بأن نحو 95 في المائة من جميع المساهمات مخصص وغير متاح للنقل بين العمليات.

الكشف الأول (كشف المركز المالي)

24- لاحظت اللجنة التطورات الإيجابية في الاستثمارات القصيرة الأجل والزيادة في الأصول الصافية. وأبلغت اللجنة بأن الأصول الصافية البالغة 5.3 مليار دولار أمريكي تمثل نحو ستة أشهر من المتطلبات التشغيلية وتدعم استمرارية عمل البرنامج.

الكشف الخامس (كشف المقارنة بين مبالغ الميزانية والمبالغ الفعلية)

25- لاحظت اللجنة أن تكاليف التحويلات إلى المستفيدين مقابل تكاليف التنفيذ لم تكن واضحة في تحليل الميزانية. وأبلغت اللجنة بأن الفصل بين تكاليف التحويل والتنفيذ هو إحدى التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافظ القطرية وسيتم تناولها وعرضها في خطة البرنامج للإدارة.

26- ولاحظت اللجنة المبالغ الكبيرة المدرجة في الميزانية تحت بند المشروعات (3.2 مليار دولار أمريكي من الميزانية النهائية) وطلبت توضيحات بشأن أسبابها. وأبلغت اللجنة بأن بعض العمليات الرئيسية (الصومال واليمن وإثيوبيا) كانت لا تزال تحت هياكل فئات المشروعات في نهاية عام 2018، وكان لعدد قليل آخر من العمليات أنشطة تتعلق بإغلاق مشروعات خلال عام 2018.

بيان الرقابة الداخلية

27- رحبت اللجنة بالتزام البرنامج بمعالجة مسائل المخاطر والرقابة الداخلية وطلبت توضيحا بشأن التأخيرات الطويلة في تنفيذ توصيات المراجعة بشأن إدارة المنظمات غير الحكومية. وبالنسبة للمجالات المرحلة من عام 2017، أبلغت اللجنة بحالة نشر منصة البرنامج الرقمية لإدارة المستفيدين والتحويلات (سكوب)؛ والتقدم المحرز نحو التصدي لمشاكل الأمن السيبراني؛ وحالة تنفيذ استراتيجية البرنامج بشأن الرصد؛ وثقافة المساءلة. وتلقت اللجنة معلومات عن بوابة المنظمات غير الحكومية الشريكة؛ وعن وضع إرشادات شاملة للمنظمات غير الحكومية، وأداء استعراضات العناية الواجبة لمنظمتين من المنظمات غير الحكومية. وتم تزويد اللجنة بتحديث عن نشر منصة سكوب، الذي أصبح يغطي الآن 55 في المائة من المستفيدين من التحويلات القائمة على النقد، علما بأن البرنامج يرمي إلى بلوغ نسبة 85 في المائة من قيمة التحويلات القائمة على النقد من خلال منصة سكوب حسب توصيات المراجع الخارجي للحسابات

في عامي 2017 و2018؛ فضلا عن لمحة عامة عن التقدم المحرز نحو التصدي لمشاكل الأمن السيبراني. وبالنسبة لرصد البرامج، أُبلغت اللجنة بأن الإدارة تبحث عن سبل لضمان تتبع استثمار البرنامج في مجال الرصد في جميع برامجهم. وأُبلغت اللجنة كذلك بأنه على الرغم من أن ثقافة الرقابة في حالات الطوارئ قد طرحت بعض التحديات، فقد تم تعزيز المساءلة والضوابط الداخلية بما في ذلك من خلال وجود مستشارين معنيين بالمخاطر والامتثال في حالات الطوارئ الممتدة، ومن خلال نشر الموظفين لفترة قصيرة في المراحل المبكرة من حالات الطوارئ، كما هو الحال في موزامبيق، بيد أنه يلزم المزيد من العمل لتعزيز الضوابط.

توصيات مراجع الحسابات الخارجي

28- لاحظت اللجنة أن الأمانة قد قبلت توصيات مراجعة الحسابات لعام 2018 في مجالات التحويلات القائمة على النقد، وضوابط تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، والإبلاغ المالي، واستحقاقات الموظفين، وشجعت الأمانة على تنفيذ هذه التوصيات في الوقت المناسب.

29- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في الكشوف المالية المراجعة للبرنامج لعام 2018 مقترنة برأي مراجع الحسابات الخارجي وتقريره بشأنها؛
- (ب) أشادت بمراجع الحسابات الخارجي لجودة تقرير المراجعة عن الكشوف المالية وشجعت الأمانة على تنفيذ التوصيات الواردة فيه، ولا سيما بشأن التحويلات القائمة على النقد؛
- (ج) أحاطت علما مع التقدير ببيان الرقابة الداخلية الذي قدم تأكيدا بشأن فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج؛
- (د) شجعت البرنامج في جهوده الرامية إلى التصدي للمسائل المتعلقة بالمخاطر والرقابة الداخلية المحددة في بيان الرقابة الداخلية، بما فيها تلك المتعلقة بإدارة المنظمات غير الحكومية والمستفيدين؛
- (هـ) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على الكشوف المالية السنوية للبرنامج لعام 2018، مقترنة بتقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأنها.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

30- عرض رئيس لجنة مراجعة الحسابات "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" الذي يغطي الفترة من 1 أبريل/ييسان 2018 إلى 31 مارس/آذار 2019، التي اجتمعت خلالها ثلاث مرات. وتناولت المواضيع التي تمت مناقشتها مع إدارة البرنامج والمفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي النطاق الكامل لمسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات الواردة في اختصاصاتها. وأبلغ رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن حدوث تغيير واحد في تكوينها في مارس/آذار 2019

عندما حل السيد Robert Samels (كندا) محل السيد Pedro Guazo (المكسيك) الذي استقال في سبتمبر/أيلول 2018.

31- ونظرت لجنة المالية في النقاط البارزة للتقرير الذي عرضه رئيس لجنة مراجعة الحسابات بما في ذلك إدارة المخاطر المؤسسية؛ وعمليات الرقابة الداخلية؛ وبيان المدير التنفيذي بشأن الرقابة الداخلية، وأداء مكتب المفتش العام؛ ونتائج تقارير الرقابة بشأن الكشوف المالية؛ وتنفيذ برنامج القيم والأخلاقيات بما يشمل سياسة مكافحة التدليس والفساد وسياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. وعقب رئيس لجنة مراجعة الحسابات بحدوث تطورات إيجابية منذ إصدار سياسة مكافحة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز في 1 مارس/آذار 2018 للتشديد على الأهمية التي يوليها البرنامج لهذه المسألة. بيد أنه يلزم إحداث تغيير ثقافي داخل البرنامج لإيجاد بيئة مواتية أكثر للإبلاغ عن القضايا.

32- وبناء على طلبات مقدمة من الأعضاء، ذكر رئيس لجنة مراجعة الحسابات أنه فيما يتعلق بالآراء المتضاربة مع المراجع الخارجي بشأن حالة الضوابط الداخلية، فإن لجنة مراجعة الحسابات راضية عن الضمان الشامل بشأن الضوابط الداخلية على أساس استعراضها لعمل إدارة المخاطر، ومكتب المفتش العام، ومراجع الحسابات الخارجي. وأكد رئيس لجنة مراجعة الحسابات على وجود عدد من المجالات التي يمكن تحسين ضوابطها الداخلية ودعم توصيات المفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي، غير أنه دعم عموماً بيان الرقابة الداخلية الذي قدمه المدير التنفيذي.

33- وأبلغت لجنة المالية بأنه من المتوقع أن تؤدي الأتمتة المنهجية للإبلاغ الداخلي إلى زيادة تحسين عمليات الرقابة إلى جانب استعراض جودة الأدلة التي تدعم التصديق الذاتي. والتزمت إدارة البرنامج باتخاذ إجراءات قوية ضد نقص الإبلاغ عن التدليس وناقشت مقاييس محددة لإدارة المخاطر وعتبات للعمل فضلاً عن متطلبات المهارات اللازمة للوفاء بالالتزامات الإنسانية الناتجة عن نقص التمويل أو القدرات البشرية أو تكنولوجيا المعلومات أو الوصول. وفي حين جرى التنسيق بالفعل مع وكالات أخرى في مجالات متخصصة ومكاتب قطرية، فقد شاركت إدارة البرنامج عن كثب في تخفيف المخاطر المحتملة الناتجة عن إصلاح الأمم المتحدة.

34- إن اللجنة:

(أ) نظرت في "التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات" للفترة من 1 أبريل/ييسان 2018 إلى 31 مارس/آذار 2019؛

(ب) أقرت بالدور الهام للجنة مراجعة الحسابات وشجعته في عملها الجاري؛

(ج) رحبت بالتقرير، الذي تضمن استنتاجات إيجابية بشأن إدارة المخاطر المؤسسية وعمليات الرقابة الداخلية، وتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة وتشغيل مكتب المفتش العام؛

(د) أعربت عن تقديرها للتوجيهات التي قدمتها لجنة مراجعة الحسابات في المجالات الخاضعة لولايتها وشجعت الإدارة على معالجة التوصيات المتعلقة بمجالات المخاطر التي أبرزها التقرير، بما في ذلك أسباب قلة كفاءة الضوابط؛

(هـ) وافقت على تقديم التقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام 2019 لينظر فيه.

التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة المدير التنفيذي بشأنه

35- رحبت اللجنة بالتقرير السنوي للمفتش العام ومذكرة المدير التنفيذي بشأن التقرير السنوي للمفتش العام.

36- وشكرت اللجنة مكتب المفتش العام على تقريره ورحبت بالرأي الإيجابي الذي أصدره المكتب والردود المفصلة الواردة في مذكرة المدير التنفيذي بشأن المجالات التي أبرزها التقرير. واستفسرت اللجنة عما إذا كانت الزيادة في ميزانية مكتب المفتش العام كافية، وعن الخطوات التي اتخذتها الإدارة لتنفيذ الإجراءات المتفق عليها لأن التأخير في تخفيف المخاطر يمثل مشكلة. وأبلغت اللجنة بالخطوات المطولة لاستكمال وإصدار التوجيه والحاجة إلى مزيد من التفكير لتحديد مواعيد التنفيذ. ولاحظت الإدارة أيضا أن الزيادة في موارد مكتب المفتش العام (زيادة بنسبة 51 في المائة في ميزانية دعم البرامج والإدارة بين عامي 2017 و2019) توفر فرصا لمعالجة أوجه الضعف من خلال نتائج الرقابة، غير أنها تُجهد أيضا قدرة الإدارة على معالجة التوصيات في الوقت المناسب.

37- وأبلغت اللجنة أن مكتب المفتش العام يستعرض احتياجاته من الموارد لمعالجة الزيادة في الشكاوى، وهو يعمل كذلك على اتخاذ الخطوات لضمان استمرار حسن توقيت عملية التحقيق، بما في ذلك من خلال تعزيز عملية استلام الشكاوى وتحديد الأولويات بما يتماشى مع السياسات والمتطلبات المعدلة المتعلقة بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة. وتلقت اللجنة تأكيدا مفاده أن عدد التقارير المنجزة سيرتفع في عام 2019 مع تلقي الموارد الإضافية.

38- وأوضح مدير المراجعة الداخلية للحسابات المخاطر المتعلقة بالشركاء المتعاونين وما أنجز من أعمال ابتداء من مراجعة إدارة المنظمات غير الحكومية في عام 2016 إلى الأعمال الاستشارية في عام 2018، والتي قدمت رؤى تمكن الإدارة من إجراء النقاش واتخاذ القرار مسترشدة بالمخاطر. ومن المخطط له إجراء مراجعة للحسابات في عام 2020 لإكمال الدورة بإعادة تقييم إدارة مخاطر الشركاء المتعاونين.

39- وأكدت الإدارة موافقتها على الاستنتاجات التي خلصت إليها المراجعة الداخلية للحسابات والتي تفيد بأن الخط الثاني بحاجة إلى مزيد من النضج لتوفير ضمان بشأن فعالية الضوابط، وهو ما يمكن للمفتش العام تأكيده فيما بعد من خلال استعراض مستقل يجريه مكتبه. وأبلغت اللجنة كذلك أن التنقيح الثاني الجديد لأداة تتبع المخاطر والتوصيات سيكتسي أهمية في سياق إدراج عمليات وإرشادات إدارة المخاطر بصورة أكثر شمولا. وفي غضون ذلك، يحدد مكتب المفتش العام جزئيا للإدارة تحديد المخاطر ومدى تصعيدها لتقوم بالتخفيف منها من خلال تنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

40- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في التقرير السنوي للمفتش العام إلى جانب مذكرة المدير التنفيذي بشأنه؛
- (ب) أحاطت علماً برأي الضمان الذي أصدره المفتش العام بأن أعمال الرقابة المنجزة لم تكشف عن أية أوجه ضعف كبيرة في عمليات الرقابة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر المعمول بها في جميع أنحاء البرنامج، من شأنها أن تؤثر بشكل خطير على تحقيق الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية للبرنامج؛
- (ج) شجعت الأمانة على معالجة مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر وممارسات الرقابة المحددة في التقرير التي تحتاج إلى تحسين؛
- (د) لاحظت التحديات التي يواجهها مكتب المفتش العام نتيجة لزيادة عبء العمل المتعلق بالتحقيقات؛
- (هـ) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالتقرير السنوي للمفتش العام وبأن يشجع الإدارة على الاستفادة من الفرص المتاحة لإدخال مزيد من التحسين في مختلف المجالات التي أبرزها التقرير.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافظ القطرية، ورد إدارة البرنامج عليه

- 41- ناقشت اللجنة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافظ القطرية" عقب إحاطة قدمها كل من مراجع الحسابات الخارجي وإدارة البرنامج.
- 42- ولاحظت اللجنة الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير التي تفيد بأن ميزانيات الحوافظ القطرية ساهمت في تحسين مساءلة البرنامج وتعزيز الاتساق في عمله ضمن منظومة الأمم المتحدة.
- 43- وأبلغت اللجنة بأن إدارة البرنامج وافقت على جميع التوصيات ورحبت بالاستنتاجات التي تفيد بأن ميزانيات الحوافظ القطرية تمثل تحسناً في الشفافية والمساءلة وأن فئات التكاليف الجديدة توفر فهماً أفضل لنفقات البرنامج.
- 44- وأبلغت اللجنة أن البرنامج سيعمل مع الدول الأعضاء بشأن التوازن الملائم في المعلومات اللازمة للحوكمة الاستراتيجية وكذلك بشأن المعلومات التفصيلية التي يمكن الوصول إليها من خلال منصات أخرى، بما في ذلك بوابة بيانات الخطط الاستراتيجية القطرية أو موقع البرنامج على الإنترنت. ورحبت اللجنة بإجراء المزيد من النقاش حول هذا الموضوع للمساعدة في تيسير الحوكمة الاستراتيجية واتخاذ قرارات التمويل بالإضافة إلى توجيه اتجاهات الميزانية.

45- وفيما يتعلق بتوافر خطط التنفيذ وحسن توقيتها، تم التأكيد للجنة على أن إدارة البرنامج تسلم بأهمية ذلك في سياق خطة الإدارة وكذلك في خطط إدارة العمليات القطرية الفردية.

46- وتلقت اللجنة أيضا تأكيدات بأن الخطط الاستراتيجية القطرية المتعددة البلدان تبقى متميزة عن الاستجابات الإقليمية التي تتألف من عناصر من الخطط الاستراتيجية القطرية يوافق على كل منها على حدة.

47- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة بأن البرنامج لديه القدرة على تقديم تقارير سنوية عن معدلات الدعم الإجمالية ومعدلات الدعم والتنفيذ الموحدة وكذلك المعدلات الإجمالية المصاحبة.

48- إن اللجنة:

(أ) استعرضت "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن ميزانيات الحوافز القطرية"، ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة فيه؛

(ب) رحبت بالنتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي وأخذت علما بأن الإدارة قد قبلت جميع التوصيات؛

(ج) شجعت إدارة البرنامج على تنفيذ التوصيات بما يتماشى مع الأطر الزمنية والفئات الواردة في الوثيقة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له، ورد إدارة البرنامج عليه

49- ناقشت اللجنة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له" الذي خلص إلى أن سياسة البرنامج لمكافحة التدليس تتماشى مع سياسات المنظمات الأخرى والمعايير الدولية، وتضمن توصيات تتعلق بإمكانية إجراء المزيد من التحسين. وأحاطت اللجنة علما بتقدير الإدارة للعمل البناء لمراجع الحسابات الخارجي وتأكيده إحراز تقدم في إجراءات معالجة التوصيات أثناء تنفيذ استراتيجية وخطة عمل مكافحة التدليس والفساد (2018-2020).

50- وحصلت اللجنة على الإيضاحات التي طلبتها بشأن مجموعة من المسائل، بما في ذلك مفهوم عدم التسامح المطلق، وزيادة العناية الواجبة للموردين الاستراتيجيين، والامتثال للبرنامج السنوي للإفصاح عن تضارب المصالح، وضمان جودة سجلات المخاطر. وأبلغت اللجنة بأن عدم التسامح المطلق قد يكون في بعض الحالات بمثابة عامل تثبيط في الإبلاغ عن التدليس. وأبلغت اللجنة أيضا بالدعم الذي يقدمه فريق الإدارة التنفيذية للجهود المبذولة لضمان الامتثال لبرنامج الإفصاح السنوي ورأي مكتب الأخلاقيات أنه يمكن إدارة هذا البرنامج بفعالية وكفاءة داخل البرنامج، وإن كان هناك حاجة إلى موارد مخصصة لهذا الغرض. ولاحظت اللجنة أنه تم تنفيذ آليات شكاوى وتعقيبات المستفيدين في 86 في المائة من البلدان حتى عام 2018.

51- وأبرزت اللجنة الشواغل المتعلقة بنقص الإبلاغ عن التدليس والفساد وأبلغت بأن نقص الإبلاغ يمثل مشكلة صعبة وحدد مراجع الحسابات الخارجي عدة أسباب لنقص الإبلاغ في تقرير المراجعة. ولاحظت اللجنة أن النهج الذي تتبعه الإدارة لمعالجة نقص الإبلاغ يعتمد على تعزيز خط الدفاع الثاني، وتعزيز ثقافة المساءلة، وأدوات الإبلاغ، والاعتماد على مصادر مختلفة للمعلومات مثل آليات شكاوى وتعقيبات المستفيدين وتقارير الشركاء والموردين. وتلقت اللجنة إيضاحاً يفيد بأن المبالغ المتصلة بالتدليس المعروضة في التقرير السنوي للمفتش العام كانت منخفضة ولكنها تعبر عن المبالغ المثبتة من خلال عمليات التحقيق.

52- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له" ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة فيه؛
- (ب) شجعت الإدارة في جهودها الرامية إلى ضمان المعالجة الكاملة للتوصيات الموافقة عليها، ومعالجة أسباب نقص الإبلاغ عن التدليس، وتعزيز إجراءاتها في مجال منعه واكتشافه والتصدي له لتمكين البرنامج من مكافحة التدليس والفساد بصورة أكثر فعالية؛
- (ج) أشارت على المجلس التنفيذي للبرنامج بأن يحيط علماً بالوثيقة "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن منع التدليس واكتشافه والتصدي له".

تقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي

53- ناقشت اللجنة "التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي" عقب إحاطة قدمتها الأمانة أبرزت التوصيات المنفذة والمتبقية. ومن أصل 56 توصية متبقية، حسب معدل الإبلاغ الأخير، تم إغلاق 29 توصية خلال دورة الإبلاغ الحالية.

54- وتلقت اللجنة إيضاحات حول: (أ) مساءلة المديرين القطريين والإقليميين عن أدائهم خلال عمليات الطوارئ؛ (ب) الحسائر المتعلقة بالأغذية؛ (ج) سلامة البيانات في أداة المكاتب القطرية للإدارة الفعالة (كومييت)؛ (د) مسائل الموارد البشرية، وهي تحديد التوظيف التنافسي للاستشاريين، والبدل الجزئي المتعلق بالأداء، واستعراضات نظام تعزيز الأداء والكفاءة (PACE).

55- إن اللجنة:

- (أ) نظرت في "التقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي"؛
- (ب) لاحظت معدل تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي المتبقية ولاحظت التوصيات الجديدة التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي في التقارير الصادرة في عام 2018؛
- (ج) شجعت الأمانة على الإسراع في تنفيذ التوصيات المتبقية في غضون الجدول الزمني المبين في التقرير؛
- (د) أوصت المجلس التنفيذي بالإحاطة علماً بالتقرير عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

تقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج
(1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)

56- استعرضت اللجنة "التقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)".

57- ولاحظت اللجنة أن العاملين الرئيسيين اللذين يحركان طلب زيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع للاستجابة لحالات الطوارئ هما: زيادة بنسبة 18 في المائة في استخدام مرفق الإدارة الشاملة للسلع منذ العام السابق؛ والهدف المتمثل في اتباع نهج حذر كأداة طارئة في حالة الأزمات الإنسانية المتعددة.

58- وردا على الأسئلة المتعلقة بمخاطر زيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع، تم التأكيد للجنة أن الإدارة لم تر أية مخاطر إضافية كبيرة: لم تُستخدم شبكة الأمان البالغة 6 ملايين دولار أمريكي ولا يتوقع أن تزيد، في حين غطت خطة التأمين الذاتي خسائر السلع الأساسية. وعلى النقيض، كانت الفوائد المحتملة من وجود سلطة معززة لإعادة تحديد موقع الأغذية استجابة لحالات الطوارئ المفاجئة أو حالات الطوارئ المتزامنة كبيرة.

59- ولاحظت اللجنة أنه على الرغم من عدم توقع طلبات أخرى لزيادة السقف، فإنه لا يمكن استبعادها.

60- ولاحظت اللجنة شواغل الإدارة إزاء انخفاض حجم المساهمات في حساب الاستجابة العاجلة في السنوات الأخيرة (باستثناء التحويلات من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة) واستفسرت عما يمكن القيام به للحفاظ على حساب الاستجابة العاجلة عند مستوى سليم.

61- وأبلغت اللجنة بأن حساب الاستجابة العاجلة كان بالفعل بمثابة صندوق مواضيعي لأنشطة إنقاذ الأرواح، ويتسم بميزة إضافية هي طابعه المتجدد. ومع ذلك، ظلت المساهمات ثابتة عند نحو 47 إلى 57 مليون دولار أمريكي سنويا (أقل من 1 في المائة من المساهمات) على الرغم من هدف المجلس التنفيذي البالغ 200 مليون دولار أمريكي والحافز المتمثل في إعفاء كامل من سداد تكاليف الدعم غير المباشرة على المساهمات الموجهة إلى الصندوق.

62- وردا على الأسئلة المتعلقة بالسلفتين الكبيرتين اللتين توجد بشأهما أرصدة معلقة في إثيوبيا وجنوب السودان، تم التأكيد للجنة أنه لا توجد شواغل محددة بشأن هاتين السلفتين.

63- واستفسرت اللجنة أيضا عن التجارب المتعلقة بآلية التمويل بالسلف الكلية في عام 2018 وأبلغت بأنها كانت فعالة للغاية في المناطق المعزولة وأن البرنامج سيواصل استكشاف المزيد من الفرص لتطبيقها على نطاق أوسع بما في ذلك طرق للتغلب على الحواجز الخارجية والداخلية.

64- إن اللجنة:

(أ) أشارت على المجلس التنفيذي، وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج، بأن يحيط علما بالتقرير عن استخدام آليات التمويل بالسلف في البرنامج (1 يناير/كانون الثاني - 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)؛

(ب) أوصت بأن يوافق المجلس التنفيذي على مشروع القرار بزيادة سقف مرفق الإدارة الشاملة للسلع إلى 560 مليون دولار أمريكي.

مسائل أخرى

طرائق عمل لجنة المالية

65- شددت اللجنة على أهمية تلقيها الوثائق بجميع اللغات الرسمية في إطار الحدود الزمنية المقررة ليتها لها الوقت الكافي لاستعراض الوثائق قبل الدورات. ومع ملاحظة المصاعب اللوجستية في إنجاز الوثائق وترجمتها في الوقت المناسب لدورات المجلس التنفيذي التي تعقد في مطلع يونيو/حزيران، ستستكشف أمانة البرنامج بالتعاون مع أمانة الجهاز الرئاسي لمنظمة الأغذية والزراعة إمكانية عقد الجلسة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج في تاريخ لاحق.

موعد ومكان انعقاد الدورة السابعة والسبعين بعد المائة

66- أُبلغت اللجنة بأنه من المقرر عقد دورتها السابعة والسبعين بعد المائة في روما يومي 30 و31 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

الوثائق المقدمة للعلم

- تقرير المدير التنفيذي عن المساهمات المقدمة في شكل سلع أو خدمات وعن التخفيضات في التكاليف أو الإعفاءات منها (المادة الثالثة عشرة-4(ح) من اللائحة العامة) في عام 2018.